|  |  |
| --- | --- |
| **فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين  الاستراتيجية والمالية للفترة 2027-2024** | ITU-logo-UNblue |
| **الاجتماع الثالث – 21 و22 فبراير 2022** |
|  |  |
|  | **الوثيقة CWG-SFP-3/12-A** |
| **7 فبراير 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من الجزائر والكاميرون ومصر وغانا وكينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا وزمبابوي | |
| مقترحات إفريقية مشتركة إلى الاجتماع الثالث لفريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية (CWG-SFP) | |

# 1 مقدمة

ما فتئ أعضاء الاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU) يشاركون ويعملون على صياغة اقتراح إقليمي مشترك لمشروع نص الجزء المتعلق بقطاع تنمية الاتصالات في الخطة الاستراتيجية. وقد كُرّس الوقت وبُذلت الجهود من أجل إعداد [وثيقة](https://www.itu.int/md/D18-TDAG27.SOP-C-0014/en) كاملة وشاملة، وأُحيلت إلى فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بالخطتين الاستراتيجية والتشغيلية (TDAG‑WG‑SOP) **(الوثيقة TDAG-WG-SOP/14)** في اجتماعه الذي عُقد في 4 أكتوبر 2021. كما يشارك أعضاء الاتحاد الإفريقي للاتصالات أيضاً في أعمال فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية (CWG-SFP) منذ اجتماعه الأول.

وإننا نحيط علماً بالاقتراح الذي قدمته أمانة الاتحاد، بناءً على مدخلات أعضاء الاتحاد وشركة Dalberg الاستشارية، نحو تعزيز الإطار الاستراتيجي للاتحاد، القائم على المبادئ التي وُضعت خلال الاجتماع الأول لفريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية (CWG-SFP). ونعتقد أن الفترة 2024-2027 مهمة للغاية لتنفيذ مختلف جداول أعمال الأمم المتحدة ومراجعتها ومتابعتها، وبالتالي فإننا نرى أنه من المناسب تكييف الخطة الاستراتيجية وفقاً لذلك. ويسعدنا تقديم هذه المساهمة في هذه العملية الهامة للغاية بالنسبة لاتحادنا.

# 2 تعليقات بشأن القسم 5.2 من مساهمة الأمانة بشأن الملحق 1 بالقرار 71 "مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2024-2027"

نقترح **تعزيز** المقاصد المقترحة للغاية 1: التوصيلية الشاملة - بحلول عام 2030، وتعزيز المقاصد المقترحة للغاية 2: التحول الرقمي المستدام - بحلول عام 2030. ويُقترح أيضاً تضمين المقاصد الحالية للغاية 2 كمقاصد للغاية 1.

وقد تكون المقاصد المقترحة على النحو التالي:

الغاية 1: التوصيلية الشاملة - بحلول 2030

1.1 خدمات النطاق العريض ميسورة التكلفة للجميع

1.1.1 أقل من %2 من الحد الأدنى للأجر الشهري للفرد؛

2.1 بنى تحتية رقمية آمنة

1.2.1 الرقم القياسي للأمن السيبراني (GCI) (مقصد ينبغي تطويره)؛

2.2.1 نسبة الهجمات الإلكترونية التي يتم صدها من خلال الإجراءات التي تنفذها أفرقة الاستجابة للطوارئ الحاسوبية/أفرقة الاستجابة للحوادث الأمنية الحاسوبية/أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية (مقصد ينبغي تطويره)؛

3.1 بنى تحتية رقمية قادرة على الصمود

4.1 خدمات النطاق العريض للجميع

1.4.1 تغطية شاملة بالنطاق العريض الثابت بسرعة لا تقل عن 2 ميغابت في الثانية لكل مستعمل؛

5.1 توصيلية النطاق العريض لمجال التعليم والمجالات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى

1.5.1 توفير النفاذ إلى النطاق العريض لكل شخص بالغ/شاب (% الموصولين/البلد)

2.5.1 توفير النفاذ إلى النطاق العريض لجميع المدارس/الجامعات

3.5.1 توفير النفاذ إلى النطاق العريض لجميع المراكز الصحية (% الموصولين/البلد)

4.5.1 توفير النفاذ إلى النطاق العريض للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (% الموصولين/البلد)

6.1 سد جميع الفجوات الرقمية (لا سيما فيما يتعلق بالفجوات بين البلدان، وبين الجنسين، والمتعلقة بالعمر، وبين المناطق الحضرية/الريفية)

الغاية 2: التحول الرقمي المستدام – بحلول عام 2030

1.2 استراتيجية التحول الرقمي والسياسات والأطر التنظيمية ذات الصلة؛

2.2 بناء نظام إيكولوجي للابتكار وريادة الأعمال في المجال الرقمي؛

3.2 تعزيز التمويل والخدمات الرقمية؛

4.2 اعتماد التكنولوجيات الرقمية بما في ذلك التكنولوجيات الناشئة؛ 6.2 تشجيع استخدام التطبيقات والخدمات الرقمية (الصحة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، إلخ ...)

5.2 تطوير المهارات الرقمية للجميع؛

6.2 تشجيع الاستثمارات وتطوير آليات التمويل؛

7.2 تحسين تأهب البلدان في مجال الأمن السيبراني، من خلال إتاحة قدرات رئيسية: توفير استراتيجية وأفرقة استجابة وطنية للحوادث/الطوارئ الحاسوبية وتشريعات.

# 3 تعليقات بشأن القسم 6.2، الأولويات المواضيعية، من مساهمة الأمانة بشأن الملحق 1 بالقرار 71 "مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2024-2027"

أ ) تهيئة بيئة تمكينية

نقترح أن تتضمن هذه الأولوية المواضيعية مسألة تمكين الابتكار في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد أن يؤدي الاتحاد دوراً رئيسياً في تهيئة بيئة مؤاتية للابتكار، حيث تساهم التكنولوجيات الجديدة والناشئة في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما على المستوى القُطري.

ب) الأمن السيبراني

يعد برنامج الأمن السيبراني في صميم عملية الانتقال إلى المجتمع الرقمي. وإنه ركيزة أساسية لضمان اقتصاد رقمي موثوق وآمن، ومنح الثقة لجميع المشاركين وتمكين الشركات من النمو والازدهار. وعلى عكس "العوامل التمكينية" الأخرى، فإن برنامج الأمن السيبراني لديه بالفعل غايات ومؤشرات ونتائج راسخة تتطلب قياساً مستمراً.

ويستند إلى الهدف 2 من خطة عمل بوينس آيرس التي اعتُمدت خلال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017، وإلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد وجمعياته.

وكما أعربنا خلال الاجتماع الثاني لفريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية (CWG-SFP)، يجب أن تظل هذه الأولوية المواضيعية قائمة بذاتها. ونعتقد أن باعتبار التحول الرقمي غاية استراتيجية سيكون منطقياً للغاية أن تتبعه أولوية مواضيعية قائمة بذاتها بشأن الأمن السيبراني.

وعلاوةً على ذلك، هناك حجج وجيهة للإبقاء على الأمن السيبراني كأولوية مواضيعية قائمة بذاتها، وهي أن الاتحاد هو المنظمة الرائدة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والميسر الوحيد لخط العمل جيم5 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمبادئ التوجيهية المنقحة بشأن البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA)، والتطور الهام للأمن السيبراني في الأمم المتحدة، حيث يجب أن يساهم الاتحاد بطريقة أو بأخرى في عمليات الأمم المتحدة.

ونقترح، بالنسبة للفقرة 35، أن ينصب التركيز على الأولوية المواضيعية للأمن السيبراني في البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) التابع للاتحاد، والركائز الخمس المرتبطة به: القانونية والتقنية والتنظيمية وبناء القدرات والتعاون.

إن الإقرار بأن الأمن السيبراني هو أحد الموضوعات أو الغايات الثلاث ذات الأولوية، وأنه يشكل عنصراً رئيسياً في خارطة الطريق الرقمية للأمين العام للأمم المتحدة، والتي يلتزم بها الاتحاد التزاماً كاملاً، يؤكد مجدداً أهمية اعتبار الأمن السيبراني أولوية مواضيعية قائمة بذاتها.

# 4 تعليقات بشأن العوامل التمكينية الواردة في القسم 8.2 من مساهمة الأمانة بشأن الملحق 1 بالقرار 71 "مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2024-2027"

لقد أشرنا، من خلال تعليقاتنا على الاستبيان الذي أعدته أمانة الاتحاد فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للاتحاد، إلى أن مراعاة الحضور الإقليمي في الخطة الاستراتيجية أمر ضروري لتحقيق الوضوح والتركيز والتوجه نحو النتائج في الخطة.

ونعتقد أنه ينبغي أن ينصب تركيز الفقرة 64 من القسم 8.2، المتعلقة بالحضور الإقليمي، على مزيد من التفاصيل الجوهرية والجوانب الاستراتيجية. ونوصي كذلك بإعداد تخطيط استراتيجي لكل مكتب إقليمي، ويمكن ترجمة ذلك بشكل أكبر، في خطط تشغيلية واضحة وموجزة، حيث يلزم التركيز بشكل أكبر على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة مع مراعاة أنماط التنمية الحالية وخصائص المنطقة الإفريقية. ويمكن أن يأخذ ذلك في الاعتبار أيضاً المبادرات الإقليمية الفعلية المقترحة للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التي يجب مراعاتها في التخطيط الاستراتيجي للحضور الإقليمي.

# 5 تعليقات بشأن المساهمة المتعلقة بالملحق 2 بالقرار 71: تحليل الحالة

فيما يتعلق بالتطورات التي حدثت منذ انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018، نود تضمين التطورات المتعلقة بجدول أعمال الأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي وخارطة الطريق المرتبطة بها، وجدول أعمالنا المشترك للأمم المتحدة، إذ إننا نعتقد أنهما يحتويان على مجالات عديدة يمكن أن يشارك فيها الاتحاد، بل إنهما يتيحان مجموعة من الفرص لإقامة شراكات مع مختلف المنظمات. ويمكن التعبير عن هذا أيضاً في تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) باعتباره فرصة.

ونقترح أيضاً التعبير عن الجوانب التالية في جزء "**مواطن الضعف**" من التحليل (SWOT):

1 الاختصاصات غير الواضحة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مما يؤدي إلى تقديم خدمات غير فعّالة للأعضاء وإثبات القيمة لأصحاب المصلحة.

ونقترح أيضاً التعبير عن الجوانب التالية في جزء "**المخاطر**" من التحليل (SWOT):

1 الشواغل الكبيرة التي تطرحها القدرة على المنافسة والاضطلاع بدور هام على المستويين الدولي والإقليمي؛

2 عمل منظمات الأمم المتحدة الأخرى على تكثيف مشاركتها في التعاون الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

3 مسائل يمكن فيها لهذه المنظمات توفير إمكانات قدرات قد تتجاوز قدرات الاتحاد على المستوى الإقليمي؛

4 نموذج العمل الحالي لأحداث تليكوم الاتحاد غير قابل للاستمرار من الناحية المالية ويبين إثبات قيمة الأحداث علامات ضعف واضحة؛

5 ضعف المشاركة والتنسيق والتعاون على نطاق الأمم المتحدة في التخطيط الاستراتيجي المشترك.

ومن القضايا الرئيسية الأخرى البارزة:

• ضمان قياسات موثوقة ومحددة جيداً للمقاصد/المؤشرات.

• إمكانية أن تكون الخطة التشغيلية لكل مكتب إقليمي، التي توافق عليها البلدان وتشارك في تنفيذها ولديها مؤشرات أداء رئيسية راسخة لقياس النتائج، تدبيراً لمراقبة الميزانية.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ